

## ٩) الأحزاب مذهب في السياسة

الأحزاب مذهب في السياسة ، كما أن المذاهب أحزاب في الفقه ، تلك كانت إحدى الخلاصات المهمة التي انتهى إليها حوار جرى حول قضية التعددية السياسية ، في ندوة دعا إليها « مركز الدراسات الحضارية » بالقاهرة ، في شهر أغسطس في عام ١٩٩٢ .

أحسبها ندوة كانت في غاية الأهمية ، لموضوعها أولا ، ولتنوعية الذين شاركوا فيها ثانيا ( عددهم ٣٠ شخصا ) كانوا يمثلون الثقل الأساسي للحالة الإسلامية في مصر ، ثم لجدة وشجاعة الأفكار التي ترددت خلالها ثالثا .

بسبب ذلك فإن الندوة تعد نموذجا حيا للإجابة على السؤال التالي : كيف تفكر نخبة الإسلاميين بمسألة التعددية ، في حقبة التسعينات ؟

ليس أفضل في الرد من إيراد خلاصة للآراء التي قيلت في الندوة التي جرت وقائعها على النحو التالي :

● د . يوسف القرضاوي : الموضوع المثار يدخل فيما أسميه منطقة « العفو » التي سكت عنها الشارع رحمة بالناس ، وتركها مفتوحة لاجتهاد البشر وتقديرهم للمصلحة في كل زمان ومكان ، وهذا هو دأب الشارع الإسلامي فيما يخص السياسة الشرعية . حيث لم ترد نصوص قطعية في شأنها . وبشكل عام فالقطعي من النصوص محدود للغاية في مجال المعاملات المتغيرة بطبيعتها .

ولأن الأمر كذلك فإن كثيرين من الباحثين أو العاملين في الساحة الإسلامية يستعينون بسوانق التاريخ عندما يتحدثون عن النظام السياسي . ويستشهدون بآراء الفقهاء أو الأنظمة التي اتبعت في الأزمنة السابقة وتلك كلها أمور لا إلزام فيها ، وينبغي ألا تعطى حجما

أكثر مما ينبغي . فكل ما قيل عن وزارة التنفيذ أو التفويض أو الحسبة أو ديوان المظالم ، لا يخرج عن كونه مجرد اجتهاد توصل إليه السابقون . وليس مطلوباً منا أن نقلدهم فيما فعلوا ، وإنما مطلوب منا أن نجتهد كما اجتهدوا . والسنة ليست تقليدا ولكنها منهج . وإذا فهمناها على ذلك النحو ، فإننا سنجد الأبواب مفتوحة أمامنا للاستنباط والتجديد والاقْتِباس ، ولن نلزم أنفسنا بأطر جامدة أو دوائر مغلقة .

● طارق البشرى : نحن بصدد مناقشة حول مستوى من التعددية جديد نسبيا على العقل الإسلامى . فهى ليست تعددية فى مناهج فهم النص الشرعى ، ولا هى تعددية ناشئة عن اختلاف الزمان والمكان . ولكنها تعددية فى تقدير المصلحة وأوجه الإصلاح . ومن ثم فهى تتجاوز الإطار الإسلامى لتشمل جماعات أخرى خارج النطاق الإسلامى وقد تختلف مع الإسلاميين فى الرؤية والتقدير .

ولأن التعددية تمثل أسلوباً فى إدارة الخلاف ، فينبغى أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة ، وليس على الإنكار . لأن إنكار جماعة قائمة فى الواقع وعدم الاعتراف بها فى خريطة التعددية لابد وأن يؤدى إلى العنف فى نهاية المطاف . وإذا كان الاعتراف هو القاعدة فى تقدير التعددية ، فعلى الطرف الإسلامى أن يحدد الضوابط الشرعى لذلك الاعتراف ، ليكون واضحاً المدى المقبول شرعاً لتلك التعددية . بحيث يتسنى لنا أن نجيب على السؤال : هل كل ما هو موجود فى خريطة المجتمع السياسية والفكرية يمكن أن يكون مقبولاً ؟ أم أن هناك جماعات يمكن أن يقبلها التصور الإسلامى للتعددية وأخرى يرفضها ؟؟

وفى كل الأحوال فينبغى ألا نلزم أنفسنا بالإطار المعروف فى الغرب للتعددية الحزبية ، لأننا عرفنا فى تاريخنا نماذج للأحزاب الجامعة المختلفة عن المألوف فى الغرب ، ثم إننا عرفنا نماذج لتعددية تشكلت فى ظلها كيانات اجتماعية واقتصادية وفقوية داخل المجتمع .

● د. محمد سليم العوا : ينبغى أن يكون واضحاً عندما نتحدث عن النظام السياسى الإسلامى عموماً أنه لا يجوز لنا أن نتحدث عن أشكال أو أنظمة أو هيئات ومؤسسات جرى تطبيقها فى الماضى ، من الخلافة إلى أنواع الوزارات والدواوين . فتلك أمور لم يعد لها مكان فى زماننا . ومن أجل ما عبر به الإمام الجوينى فى هذا الصدد قوله إن « معظم مسائل الإمامة عربية عن مسالك القطع ، خلية من مدارك اليقين » ، بمعنى أن

كل ما يتعلق بالشأن السياسى ونظام الحكم خاصة ، ليس فيه أمر مقطوع به ولا متيقن منه . وإنما على المسلمين فى كل زمان أن يصوغوا تلك الأمور حسبها يرونه محققا للمصلحة فى أزمتهم ، مهتدين فى ذلك بقيم الإسلام ومقاصده لا أكثر . وهى تدور حول أمور كلية مثل الحرية والعدل والمساواة واحترام الإنسان الذى كرمه الله .

أما الموقف الإسلامى من التعددية ، فينبغى أيضا أن يكون واضحا أن الاختلاف بين الناس هو أمر قدره الله سبحانه وتعالى ، حتى صار سنة من سنن الكون . ومن ثم فإن الاعتراف بالاختلاف والمغايرة له أصله الشرعى الثابت . وإذا ما تحدثنا عن تصور إسلامى للنظام السياسى فإن التعددية فى ظله واجبة ، والضابط الشرعى لها هو الالتزام بالنظام العام للدولة الإسلامية ، الذى يقوم على احترام الجميع لقيم الإسلام الأساسية . وإذا كان القانون الانجليزى ينص على ضرورة احترام شخصيتين هما الملك والمسيح ، كل مهما يمثل رمزا للمجتمع وقيمة فيه ، فمن حقنا أن نحدد أيضا ما ينبغى الاتفاق حول من قيم كلية عليا ، على أن يسمح بالاختلاف للكافة خارج هذا الإطار .

والأمر كذلك فإننا لا نستطيع أن نمنع تيارا سياسيا قائما فى زماننا ، علمانيا كان أم ماركسيا ، لمجرد أنه يتعارض مع ما يتصوره البعض للإطار الإسلامى . إنما لنا أن نمنعهم فقط من هدم النظام الإسلامى ، ثم لا نخرج على حرية أى منهم فى الاختلاف والدعوة . وليكن صندوق الانتخاب هو الحكم بيننا . فإذا فازوا بالأغلبية من دون الإسلاميين ، فذلك معناه أن الإسلاميين فشلوا فى إقناع الناس بمشروعهم ، وعليهم أن يتحملوا مسئولية تقصيرهم وفشلهم ، وأن يفسحوا المجال لغيرهم ممن نالوا ثقة الناس وتأييدهم .

● **جمال النهري :** عندى شبهات حول الموضوع كله ، سواء فى مصدر التعددية أو فى توقيت الدعوة إليها ، أو فى الأولوية التى ينبغى أن تحتلها ضمن همومنا الراهنة . لأننى أحسب ملايسات ظهور تلك الدعوة تدعو إلى الريبة ، باعتبارها صدرت إلينا بعد انهيار الأنظمة الشمولية ، ثم لظن أن لدينا أولويات أسبق فى واقعنا الذى نعيشه .

● **محمد العوا :** لا ينبغى أن تثنينا الشكوك والهواجس عن بحث الموضوع . فضلا عن أن خطاب الإسلام ومنهج الرسول والوحى كان يقوم فى بعض جوانبه على التصدى للأمور الحادثة ، سواء ما كان يثيره المشركون أو اليهود أو غيرهم . فلم يُعَن ذلك الخطاب بتحرى النوايا بقدر ما عنى بحسم القضايا التى تثار واستجلاء الحقيقة فى كل مرة . ومن

ثم فلا ينبغي أن نقف عند مصدر السؤال ، وإنما علينا أن نجيب عليه بما يزيل اللبس ويصحح المسار أولا بأول .

● طارق البشري : أتصور أن للغرب أهدافا في إثارة موضوع التعددية ، وأيا كانت طبيعة تلك الأهداف فإننا لا نستطيع أن ننكر أن شعار التعددية وأمثاله شعارات حقيقية لها أهميتها . لكننا مع ذلك لا ينبغي أن نتراجع أو نتوقع أمام مظنة الأهداف . لأنه إذا كان للغرب أهدافه ، فلماذا لا نستخدم ما هو إيجابي من تلك الشعارات لتحقيق أهدافنا نحن ؟

● يوسف القرضاوى : الواقع أن موضوع التعددية مطروح علينا من قديم . وقد تحدث فيه الشيخ رشيد رضا صاحب « المنار » . وهناك ظروف عديدة تفرض علينا الآن أن نزيل اللبس في الموضوع ، خصوصا بعد ما شارك الإسلاميون في الانتخابات ، ونسب إلى بعضهم اتخاذ موقف سلبي يصادر التعددية . وقد سمعت ببعض تلك الآراء في الجزائر ، وأدهشني منطق البعض في القبول بالتعددية للوصول إلى السلطة ثم معارضتهم لاستمرارها حتى داخل الساحة الإسلامية ذاتها .

● د . سيف عبد الفتاح : ( مدرس بكلية العلوم السياسية ) من الناحية المنهجية فعلينا أن ندقق فعلا في سيرة وملابسات مختلف المفاهيم الغربية التي ترد إلينا ، مثل التعددية وغيرها ، وقد كنت أحد الذين يتحفظون على تلك المفاهيم في الماضي ، لكنني أحسب الآن أن التعامل معها لا ينبغي أن يقوم على الرفض التام أو القبول التام . إذ يظل من الممكن ومن المهم أن نسعى إلى توظيف تلك المفاهيم لصالح المقاصد الكلية لمشروع الأمة المستقل .

وفي كل الأحوال فإننا لا نستطيع أن ننفصل عما يجري حولنا ، فإدراك ذلك هو جزء من فقه الواقع الذي نطالب به ، لنحفظ للتصور الإسلامى نضجه وحيويته .

● إبراهيم غانم : ( باحث في العلوم السياسية ) إذا كانت التعددية تمثل مهجا في إدارة الخلاف في الرؤى الإصلاحية بالمجتمع ، فينبغى عند سعيها إلى ذلك أن نفرق بين خبرة المجتمع الغربى والمجتمع الإسلامى في هذا الصدد ، حتى لا يجرنا الأخذ بوسائل الغرب في الديمقراطية إلى الانزلاق نحو مقاصده التي هي مختلفة عنا يقينا .

● يوسف القرضاوى : نحن بصدد مشكلة حقيقية لا ينبغي أن تغيب عنا ، وهى أننا نواجه بآراء غريبة وشاذة فى الساحة الإسلامية ترفض الاختلاف بين الناس ، وتدعو إلى مدرسة الرأى الواحد ، ليس فقط فى تعامل الإسلاميين مع غيرهم . ولكن فى داخل الإطار الإسلامى ذاته . حيث لا يميزون التعدد حتى بين الفصائل الإسلامية التى تختلف فى الاجتهاد والنظر .

وهذا توجه ضد فطرة الإنسان وضد منطق الإسلام ذاته ، الذى سجل القرآن فى صدره أن الله سبحانه وتعالى أراد الناس مختلفين لحكمة قدرها . وقد مارس المسلمون ذلك التعدد على مدار تاريخهم ، حيث كانت المذاهب أحزابا فى الفقه ، وليس هناك ما يمنع من أن تصبح الأحزاب مذاهب فى السياسة .

● فهمى هويدى : المشكلة الحقيقية التى تحتاج إلى مواجهة ليست فى إقرار مبدأ التعددية ، فالأغلبية على الأقل أصبحت تعد بذلك ، وهو الموقف السائد فى هذه الندوة . لكن المشكلة فيما أحسب هى فى مدى تلك التعددية ، بتعبير أصرح فإن السؤال الكبير الذى يشغل بال كثيرين خارج الدائرة الإسلامية هو : إلى أى مدى تقبلهم وتحتملهم التعددية التى يتحدث عنها الإسلاميون ؟ وسؤالهم هذا له وجاهته ومشروعيتها . فالحاصل أن كثيرين من الإسلاميين يتحدثون عن التعددية بالحفاوة والتأييد ، لكنهم أحيانا لا يشيرون إلى غيرهم ، وفى أحيان أخرى فإنهم ينكرون عليهم وجودهم . بحجة أنهم مخالفون للإسلام .

وهذا موقف خاطيء من أوجه ثلاثة : شرعية ورسالية وسياسية . فالآخر له شرعيته التى اكتسبها من إقرار القرآن لمبدأ اختلاف الناس ، وحذف الآخر هو بمثابة إهدار لسنة كونية أرادها الله سبحانه وتعالى . وفى الناحية الرسالية فإن المشروع الإسلامى كان قائما على استيعاب الآخر على الدوام ، منذ اعتبر أهل الكتاب « أهل ذمة » وضم إليهم فى وقت لاحق الجوس والصابئة . فضلا عن أنه إذا تم حذف الآخر — فمع من سيجرى الحوار وإلى من سيتوجه الإسلاميون بالتبليغ ؟ — أخيرا فإن تلك الشرائع المخالفة تمثل حقيقة قائمة فى الواقع السياسى ، كيف يتصور أى مشتغل بالعمل السياسى أنه يمكن أن يتجاهلها أو يحذفها من مشروعه ؟ وماذا يمكن أن يحدثه ذلك فى الداخل وفى الخارج ؟

وإن شئنا التخصيص فإننى أقول بوضوح إن التيارات العلمانية بطبقاتها المختلفة ، بما

في ذلك الماركسيون ، ينبغي أن يعترف بهم في المشروع السياسي الإسلامي وينبغي أن نفرق في ذلك بين علمانية متصالحة مع الدين وأخرى مخاصمة له . وليكن التصالح مع الدين ، بمعنى العقيدة الإسلامية ، هو المعيار في القبول أو الرفض . والذي أعرفه أن كثرة من العلمانيين وقلة من الماركسيين ليسوا ضد الدين . ولا هم خارجون عن الإسلام . وإنما هم مؤمنون موحدون بالله ، ولكن لديهم تحفظات على علاقة الدين بالسياسة . وفيهم شرفاء اتخذوا موقفهم ذلك دفاعا عن قيم شريفة كالحرية والديمقراطية والمساواة وما إلى ذلك . وهو موقف ينبغي أن يفهم ويقدر ، حتى وإن لم نوافق على نتائجه . وعلى الإسلاميين أن يتعاملوا معهم على قاعدة الإعذار أولا ، ثم الحوار لإقناعهم بأن المشروع الإسلامي لا يهدد القيم التي يدافعون عنها . وفي كل الأحوال فهو لاء ينبغي أن يقبلوا ضمن الخريطة السياسية ، وأن يعترف لهم بالوجود والشرعية والحق في المشاركة .

أما من عداهم ممن يخاصمون الدين والعقيدة وبالتالي يدعون إلى هدم الأساس الذي تقوم عليه الدولة والعدوان على النظام العام لها ، فلا مكان لهم ، ومنعهم من الإقدام على ذلك هو واجب شرعي وسياسي في آن واحد . حيث لا نعرف نظاما سياسيا يعطى شرعية لدعاة هدمه وتقويضه . والمعيار في ذلك هو الدستور الذي ترضيه الأمة . فما يقرره الدستور من مبادئ ينبغي أن يكون موضع التزام واحترام من الجميع ، ومن يريد الخروج عليه ينبغي أن يحظر عليه ذلك .

● د . توفيق الشادي : الأصل أن كل ما يخضع للفكر والاجتهاد فيه مجال للتعدد . لكننا ينبغي أن نقر بأنه ليس لدينا رأى مستقر حول الثوابت التي لا يجوز الاختلاف فيها . ومن ثم فالجهد المطلوب ينحصر في محاولة الإجابة الحاسمة على السؤال التالي : ما هي الأمور التي يتعين اجتماع الأمة بمختلف تياراتها السياسية عليها ، ومن ثم لا يجوز الاختلاف فيها ؟ لأن ذلك التحديد هو الذي سيبنى هامش التنوع السياسي المتاح ومداه .

● د . أحمد العسال ( من فقهاء الأصول وأستاذ بالجامعة الإسلامية في إسلام آباد بباكستان ) : نحن مطالبون بتحرير محل النزاع في موضوع التعددية . لأن هذا الموضوع إذا لم يرتبط في بحثه بالقيم الأخرى الضابطة للمجتمع الإسلامي ، فإن الحوار في صده سيتحول إلى نوع من الجدل الفلسفي . ورأى أن الحديث عن التعددية التي لا تختلف عليها ينبغي أن يرتبط بحدود المحكمات والقطعيات والقيم الحاكمة للمجتمع .

● د . عبد الغفار عزيز ( أستاذ الدعوة الإسلامية وعضو سابق بمجلس الشعب ) :

في كل الأحوال فإننا ينبغي أن ننطلق من اعتبار التعددية السياسية ، الممثلة في تعدد الأحزاب ، هي ضرورة للواقع ، وضرورة في ظل أي مشروع إسلامي . وأخشى أن يفهم البعض من ندوتنا هذه أننا نتوجس من التعددية أو نختلف على مبدئها .

● **مصطفى مشهور** : الأمر يحتاج إلى تفرقة بين مرحلة الدعوة ، حيث هناك أوضاع مفروضة ولا خيار للإسلاميين فيها . وبين نموذج الدولة التي يتصورها الإسلاميون . وأنا لا أرى محلا في الواقع الإسلامي لفتح الأبواب أمام المخالفين للإسلام ، للدعوة لمبادئهم ، سواء كان هؤلاء من العلمانيين أو الشيوعيين . وهذا الموقف هو من قبيل الوقاية التي ينبغي التماسها لتأمين المجتمع والدفاع عن قيمة الإسلامية وعافيته الإيمانية .

● **يوسف القرضاوى** : لا ينبغي أن ننكر على الناس حقهم في الاختلاف ، فهو قائم بشدة داخل الساحة الإسلامية وخارجها . ولا نستطيع أن نقبل بالتعدد في مرحلة ثم نرفضه في مرحلة أخرى . وإنما الذى أفهمه هو أنه طالما التزم الجميع بقطعيات الشريعة الإسلامية فضلا عن العقيدة ، فلتتعدد الأحزاب ولتختلف ، علمانية كانت أم قومية ماركسية . وليتنافس الجميع لأجل الصالح العام ، وليحتكموا في شأن السلطة إلى الانتخاب الحر . فإذا فاز الإسلاميون فقد جنوا ثمار جهودهم ، وإذا فاز غيرهم فهم أولى وعلى الإسلاميين أن يعاودوا إقناع الناس بمشروعهم .

● **د . أحمد العسال** : أظن أن الحركة الإسلامية ينبغي أن يكون تبنيتها للتعددية واضحا ، وموقفها منها محسوما . ومادام الدستور ينص على الولاء العام للشريعة الإسلامية فلا خوف ولا خطر من أى تعدد واختلاف بعد ذلك .

● **فهمى هويدى** : الإسلام مشروع رسالى قبل أن يكون مشروعا سياسيا . وبالتالي فدفاعنا الحقيقى هو عن عقيدة الإسلام وليس عن السلطة السياسية . وإذا التزم الجميع بمقتضيات العقيدة ، فلا ينبغي أن يقلق الإسلاميون من أى دعوة مغايرة ، ولا ينبغي أيضا أن يقلقوا من تداول السلطة بين القوى السياسية المختلفة .

● **د . سيف عبد الفتاح** : إننا لا نستطيع أن نتحدث عن مشروع إسلامي يستبعد أى فصيل سياسى موجود ، طالما أنه يقر بما ينص عليه الدستور من مرجعية الشريعة الإسلامية ، والفصل في هذا الصدد بين مرحلتى الاستضعاف والتمكن خطأ كبير ، لأنه يفتح الباب لاحتمالات التلاعب بقيم العمل السياسى .

● د. توفيق الشادى : تتحدثون عن التعدد فيما بين الإسلاميين وغيرهم . وأنا اعتبر أن أحد أوجه المشكلة يكمن في إقرار مبدأ التعدد بين الفصائل الإسلامية ذاتها . فالعلمانيون ورائهم مؤسسات وقوى دولية تطالب بحقهم وتساندهم وتفرض وجودهم . أما الإسلاميون فلا يتوفر لهم شيء من ذلك . وحل هذه المشكلة يكون بتحجيم دور الدولة أو السلطة ، ومنعها من التغول على الحياة السياسية ، بحيث تعطى لنفسها الحق في أن تميز طرفا وتمنع آخر . وتلك مهمة كبرى ينبغي أن تدرج أولويات الإسلاميين وغيرهم ، دفاعا عن الحاضر والمستقبل .